AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

Zagazig J. Agric. Res., Vol. 42 No. (2) 2015

http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master

أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على محصولي القمح والبرسيم المصري

مها صفوت أحمد[1]- إبراهيم سليمان[2]- محمد جابر عامر[2]- سعيد محمد فؤاد[1]

١- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- مركز البحوث الزراعية- مصر

٢- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

الملخص

كان لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تضمنت عديد من البرامج المنفذه في قطاع الزراعة بصفة عامه منذ عام ١٩٨٧ ولمحصول القمح والبرسيم آثاراً إنتاجية واقتصادية، لذلك هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق تلك السياسات على بعض المتغيرات الاقتصادية، ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمحصولي القمح والبرسيم المستديم، واعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف على البيانات الثانوية التي تُعدها وتنشُرها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لسلسلة زمنية (١٩٧٤-٢٠١٢) التي تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي (١٩٧٤-١٩٨٦)، (٨٧-١٩٩٧)، (١٩٩٨-٢٠١٢)، واستخدمت الدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي، وبينت نتائج الدراسة أنه في الوقت التي ساهمت فيه سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي في زيادة المساحة المزروعة بمحصول القمح بنسبة ١٠٨,٦%، ساهمت أيضاً في انخفاض المساحة المزروعة بمحصول البرسيم المستديم بحوالي ٤,٢٢%. كما أدت هذه السياسات إلى زيادة الإنتاجية الفدانية بحوالي ٨٧,٥٨%، ٢١,٧٤% للمحصولين السابقين على الترتيب، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج الكلي من محصول القمح بنسبة ٢٩٣% مقارنة مما كانت عليه فيما قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الإكتفاء الذاتي من القمح على الرغم من زيادة معدلات النمو السكاني، كما زاد الإنتاج الكلي من محصول البرسيم المستديم بنسبة ١٦,٦% مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي، على الرغم من إنخفاض المساحة إلا أن زيادة الإنتاجية بمعدل أكبر من معدل إنخفاض المساحة أدى إلى زيادة الإنتاج الكلي من محصول البرسيم المستديم كمحصلة نهائية، وأوضحت الدراسة أن تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة الإيراد الكلي لمحصولي القمح والبرسيم، بمعدل زيادة بلغ حوالي ١٣٣١%، ٦٠٢% على الترتيب، بينما بلغ معدل الزيادة في التكاليف الكلية لهذين المحصولين حوالي ١١٢١%، ٥٠١% على الترتيب، وبالتالي فإن هذه السياسات أدت إلى زيادة صافي العائد الفداني لكل من محصولي القمح والبرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ١٧٥٢%، ٦٦٠% على الترتيب، كما أدت هذه السياسات إلى زيادة الهامش الإجمالي الفداني بمعدل بلغ حوالي ٢١١١%، ٧٦٣% لكلا المحصولين على الترتيب، كذلك زيادة نسبة الايراد الكلي الى التكاليف الكلية بحوالي ١٧,٢%، ١٦,٨% على الترتيب، وزيادة العائد على الجنية المستثمر بحوالي ٥١,٧%، ٢٦,٤٨% على الترتيب لكلا المحصولين، كما زاد متوسط تكلفة انتاج الطن لمحصولي القمح والبرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ٥٥٥%، ٣٩٣% على الترتيب، في حين زاد متوسط صافي عائد الطن بمعدل بلغ حوالي ٨٩٤%، ٥٢٤% على الترتيب لكلا المحصولين، خلال فترة الدراسة، وأخيراً أدت سياسات الاصلاح الاقتصادي إلى زيادة حافز المنتج لمحصول البرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ٨,٢٣%، بينما أدت إلى انخفاض حافز المنتج لمحصول القمح إلى حوالي ١٣,٢١%، خلال فترة الدراسة، وفي ضوء ما سبق من نتائج توصي الدراسة بالآتي: تعديل السياسة الزراعية والدورة الزراعية واعتبار زراعة القمح في مقدمة المحاصيل الزراعية وذلك لمجابهة الزيادة السكانية الكبيرة وتقليل الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك، العمل على تقديم حوافز للمزارعين من خلال دعم مستلزمات الإنتاج أو تقديم سعر توريد عالي للعمل على زيادة هامش الربح، إيجاد محاصيل أعلاف غير تقليدية بديلة عن البرسيم الأخضر، تكون قيمتها الغذائية عالية، تنشيط دور محطات البحوث الزراعية خاصة محطات بحوث التقاوى لإستنباط سلالات جديدة ذات إنتاجية عالية من محصولي القمح والبرسيم المستديم.

الكلمات الاسترشادية: الكفاءة الاقتصادية، الاصلاح الاقتصادي، السياسات الزراعية، الأسعار المزرعية.

* **Corresponding author: Tel.** : +201206185603
E-mail address: Ahm_fawzy79@yahoo.com

المقدمة والمشكلة البحثية

تعكس السياسات الزراعية مؤشرات واضحة على تطور القطاع الزراعي ومشكلاته الواجب مواجهتها، سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التسعير أو التسويق أو التجارة الخارجية، كما أنها تعكس أيضاً مسارات التنمية الزراعية من خلال تحليل السياسات الزراعية في الماضي، ومن ثم محاولة صياغة وإعداد الخطط في المستقبل، بالإضافة إلى تحديد أسباب الظواهر المصاحبة لتطور ونمو الإنتاج الزراعي. ولذلك فإن التخطيط للتنمية الزراعية يعتمد أساساً على إستراتيجية تسعى الدولة لتحقيقها من خلال مجموعة من السياسات التي تحقق أهداف تلك الإستراتيجة، ويجب أن تشتمل تلك السياسات الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد المتاحة، ومراعاة الأخذ بمبدأ الأهمية النسبية لها كالأرض والمياه بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية لغذاء الإنسان، وحسن استخدام الموارد المتاحة وصيانتها من التدهور، (قنديل، ٢٠٠٢). وتُعد قضية توفير احتياجات البلاد من القمح والبروتين الحيواني من أهم القضايا التي تأخذ جانباً كبيراً من اهتمامات كافة الجهات الحكومية والبحثية وذلك باعتبار أنهما يتمتعان بمكانة بارزة في النمط الغذائي المصري بطريق مباشر أو غير مباشر، كما أن محصول القمح يُعد المحصول الإستراتيجي الأول وفقاً لاعتبارات الأمن الغذائي حيث يشغل قسماً كبيراً من الرقعة الزراعية، كما يأتي في مقدمة قائمة الواردات الزراعية الممولة من حصيلة الموازنة النقدية وميزان المدفوعات في مصر حيث بلغت قيمة واردات القمح حوالي ٢٠,٥٨٤ مليار جنية في عام ٢٠١٢ (الجهاز المركزي، ٢٠١٣).

كما يُعتبر محصولي القمح والبرسيم من أهم محاصيل العروة الشتوية في التركيب المحصولي سواء على مستوى الدولة أو مستوى المزارع، حيث يوجد بينهما تنافس شديد على الموارد الاقتصادية والرأسمالية الزراعية وفي مقدمتها مساحة الرقعة الزراعية من جانب، وباقي المحاصيل الشتوية من جانب أخر، وتزداد الأمور تعقيداً إذا ما تبين أن التنافس يُعتبر بين الغذاء الآدمي متمثلاً في محصول القمح، والغذاء الحيواني متمثلاً في البرسيم المستديم.

المشكلة البحثية

خضع القطاع الزراعي المصري خلال العقود الثلاث الماضية للعديد من البرامج والسياسات الإصلاحية يأتي في مقدمتها إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، وكذلك على القروض الزراعية وإلغاء الدورة الزراعية والتوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية، هذا بالإضافة إلى تحرير العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية، بل وتحديد أسعار ضمان كحد أدنى تغطي تكاليف الإنتاج من خلال التوريد الاختياري وذلك لبعض المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، والعمل على زيادة الإنتاجية الفدانية بإستنباط أصناف عالية الإنتاجية، وانعكس أثر ذلك بطبيعة الحال على المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصولي القمح والبرسيم، وهو ما تتطلب إجراء هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة على تلك المتغيرات والتي من أهمها متغيرات المساحة، الإنتاجية، التكاليف والأسعار.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تطبيق سياسات وحزم برامج الإصلاح الاقتصادي على أهم المتغيرات الاقتصادية لمحصولي القمح والبرسيم المستديم كالمساحة المزروعة، الإنتاجية الفدانية، والإنتاج الكلي، والإيرادات الكلية، والتكاليف الكلية، وصافى العائد الفداني، وبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمحصولي الدراسة وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢) وتم تقسيم الفترة سالفة الذكر إلى ثلاث فترات هي على التوالي: الفترة (١٩٧٤-١٩٨٦) ممثلة للفترة السابقة على تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي، والفترتين (١٩٨٧-١٩٩٧)، (١٩٩٨-٢٠١٢) ممثلتين لفترتي تطبيق وبعد سياسات الاصلاح الاقتصادي.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تُعدها وتنشُرها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، لسلسلة زمنية (١٩٧٤-٢٠١٢)، وتم اختيار هذه الفترة بداية من عام ١٩٧٤ لكونها مرحلة ما قبل التحرر الاقتصادي حتى عام ١٩٨٦ مروراً بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية الجزئية حتى عام ١٩٩٧. ثم مرحلة ما بعد التحرر الاقتصادي الكامل في القطاع الزراعي وذلك ابتداءاً من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠١٢.

وقد استخدمت الدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي كالمتوسطات، والنسب المئوية، ومعامل الإختلاف. كما تم تقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية (Brown, 1979) كالإيراد الكلي للفدان بالجنيه ويقصد به حاصل ضرب كمية إنتاج الفدان بالطن في متوسط سعر الطن بالجنيه، وإجمالى التكاليف الكلية للفدان بالجنيه ويقصد بها إجمالى ما تم إنفاقه أثناء إنتاج الفدان من محصول ما، وصافى العائد للفدان وهو ناتج طرح إجمالى التكاليف الكلية من الإيراد الكلي للفدان بالجنيه، والهامش الإجمالى للفدان فوق التكاليف المتغيرة وهو عبارة عن الإيراد الكلي للفدان بالجنيه مطروحاً منه جملة التكاليف المتغيره للفدان بالجنيه، ونسبة الإيراد الكلى

للتكاليف الكلية وهي عبارة عن خارج قسمة الإيراد الكلى للفدان بالجنيه على إجمالى التكاليف الكلية للفدان بالجنيه، والعائد على الجنية المستثمر ويقصد به خارج قسمة صافى العائد للفدان بالجنيه على إجمالي التكاليف الكلية بالجنيه للفدان، وتكلفة إنتاج الطن وهو عبارة عن خارج قسمة إجمالى تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه بعد خصم قيمة الناتج الثانوي للفدان بالجنية على متوسط إنتاج الفدان بالطن لمحصول ما، وصافى العائد للطن وهو عبارة متوسط سعر الطن بالجنيه مطروحاً منه متوسط تكاليف إنتاج الطن بالجنيه، ونقطة التعادل للكمية ويقصد بها الكمية التى يتعادل عندها التكاليف الكلية مع الإيراد الكلي دون تحقيق صافى عائد وتتحقق بقسمة التكاليف الكلية على متوسط سعر الطن بالجنيه، وهامش المنتج ويساوى الربح لوحدة البيع (للطن) مقسوماً على سعر البيع لوحدة البيع (للطن) عند باب المزرعة مضروباً فى ١٠٠.

النتائج والمناقشة

أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على أهم المؤشرات الإنتاجية لمحصولي القمح والبرسيم

يوضح جدول ١ أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على أهم المؤشرات الإنتاجية لمحصولي القمح والبرسيم المستديم في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢)، حيث أنه في الوقت التي ساهمت فيه سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي في زيادة المساحة المزروعة بمحصول القمح بنسبة ١٠٨,٦%، فقد ساهمت أيضاً في انخفاض المساحة المزروعة بمحصول البرسيم المستديم بحوالي ٤,٢٢%. ويتضح ذلك من خلال مقارنة فترتي ما بعد وقبل تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي، وذلك نتيجة لرفع سعر الأردب المورد من القمح خلال فترة الدراسة.

كما تبين أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة الإنتاجية الفدانية لمحصولي القمح والبرسيم المستديم بحوالي ٨٧,٥٨%، ٢١,٧٤% على الترتيب، وذلك من خلال مقارنة فترتي ما بعد وقبل تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي.

كما تُشير بيانات نفس الجدول إلى أن لسياسات الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري الدور الرئيسي في زيادة الإنتاج الكلي من محصول القمح بنسبة ٢٩٣%، مما كانت عليه فيما قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، هذا الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح من حوالي٣٦,٢٥% في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٥٥,٣٥% في عام ٢٠١٢، بالرغم من زيادة عدد السكان من حوالي ٣٧,٨٣ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٨٢,٣١ مليون نسمة في عام ٢٠١٢ (الجهاز المركزي، ٢٠١٤). وقد أدت هذه السياسات أيضاً إلى زيادة الإنتاج الكلي من محصول البرسيم المستديم بنسبة ١٦,٦% مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي، على الرغم من إنخفاض المساحة إلا أن زيادة الإنتاجية بمعدل أكبر من معدل إنخفاض المساحة أدى إلى زيادة الإنتاج الكلي من محصول البرسيم المستديم كمحصلة نهائية.

أثر سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي على بعض مؤشرات كفاءة الأداء الإقتصادى لإنتاج محصولي القمح والبرسيم المستديم

يعرض هذا الجزء أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على بعض المؤشرات الإقتصادية لإنتاج محصولي القمح والبرسيم المستديم في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢) والتي تمثلت في الآتي:

الإيراد الكلى للفدان

تشير نتائج جدول ٢ إلى أن متوسط الإيراد الكلى لمحصول القمح بلغ حوالي ٢٩٧,٣ جنية للفدان خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع إلى نحو ١٣٥٨,٧ جنية للفدان خلال مرحلة التحرر الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغ حوالي ٣٥٧% مقارنة بالفترة الأولى، وخلال الفترة الثالثة ارتفع إلى حوالي ٤٢٥٤ جنية للفدان خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢١٣% مقارنة الفترة الثانية.

وقد بلغ الإيراد الكلى لمحصول البرسيم المستديم خلال الفترة الاقتصادية الأولى حوالي ٦٤٧ جنية للفدان، ارتفع إلى نحو ١٤٠٢ جنية للفدان خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١١٦,٦% مقارنة بما كانت علية في الفترة الأولى، وفي الفترة الثالثة وصل إلى حوالي ٤٥٤٦ جنية للفدان بنسبة زيادة حوالي ٢٢٤% مما كان عليه خلال الفترة الثانية، (جدول ٣). مما سبق يتبين أن تطبيق برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي كان له أثر ايجابي على زيادة الإيراد الكلي لكل من محصولي القمح والبرسيم، حيث بلغت نسبة الزيادة في الإيراد الكلي لمحصولي القمح والبرسيم المستديم حوالي ١٣٣١%، ٦٠٢% على الترتيب، (جدول ٣).

إجمالى التكاليف الكلية للفدان

بلغ متوسط التكاليف الكلية لمحصول القمح حوالي١٩٨,٣٥ جنية للفدان خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع إلى نحو ٧٢٩,٥ جنية/ فدان خلال مرحلة التحرر الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٦٧,٧٨% مقارنة بالفترة الأولى، وخلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل زادت إلى نحو ٢٤٢٢ جنيه فدان، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٣٢% مقارنة بالفترة الثانية، (جدول ٢).

جدول ١. أثر سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي على أهم المؤشرات الإنتاجية لمحصولي القمح والبرسيم المستديم في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢)

المحصول	المتغير	الفترة	ما قبل التحرر الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٨٦		التحرر الاقتصادي الجزئي ١٩٨٧-١٩٩٧			التحرر الاقتصادي الكامل ١٩٩٨-٢٠١٢			أثر حزم وسياسات الاصلاح الاقتصادي[٤]
			المتوسط	معامل الاختلاف[١]	المتوسط	معدل التغير[٢]	معامل الاختلاف	المتوسط	معدل التغير[٣]	معامل الاختلاف	
		الوحدة		(%)		(%)	(%)		(%)	(%)	(%)
القمح	المساحة	ألف فدان	١٣١٧	٦,٧٧	٢٠٢٦,٣	٥٣,٨	٣٤,٢	٢٧٤٨	٣٦,٦٢	١١,٢٣	١٠٨,٦٦
	الإنتاجية	طن/فدان	١,٤٥	١٢,٠٢	١,٩٨	٣٦,٥	٦,٩١	٢,٧٢	٣٧,٣٧	٢,٥٣٦	٨٧,٥٨
	الإنتاج	ألف طن	١٩٠٢	٥,٠١	٤٤٢٦	١٣٢,٧	٢٥,٣٧	٧٤٧٤	٦٨,٩٦	١٢,٩٢	٢٩٢,٩٥
البرسيم المستديم	المساحة	ألف فدان	١٨٠٣	٦,٢٣	١٦٨٢	٦,٧١١-	٦,١٧	١٧٢٧	٢,٦٨	٩,٦٢	٤,٢٢-
	الإنتاجية	طن/فدان	٢٣,٧٤	٥,١٣	٢٥,٢٨	٦,٤٨	٤,٨٦	٢٨,٩	١٤,٣٢	٥,٢٢	٢١,٧٤
	الإنتاج	ألف طن	٤٢٨٠٣,٢	١١,٧٠	٤٢٥٢٠,٩	٠,٦٥٩-	٩,٧٢	٤٩٩١٠,٣	١٧,٣٨	٩,٦١	١٦,٦

(١) معامل الاختلاف % = (الانحراف المعياري/ المتوسط الحسابي) × ١٠٠

(٢) [(الفترة الثانية - الفترة الأولى) / الفترة الأولى] × ١٠٠

(٣) [(الفترة الثالثة - الفترة الثانية) / الفترة الثانية] × ١٠٠

(٤) [(الفترة الثالثة - الفترة الأولى) / الفترة الأولى] × ١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول المحاصيل الشتوية، أعداد متفرقة.

جـــدول ٢. بعض مؤشرات كفاءة الأداء الاقتصادي لإنتاج محصول القمح فى مصر خلال الفتـرة (١٩٧٤-٢٠١٢)

م	المتغير	الفترة	ما قبل التحرر الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٨٦	التحرر الاقتصادي الجزئي ١٩٨٧-١٩٩٧	معدل التغير[١] (%)	التحرر الاقتصادي الكامل ١٩٩٨-٢٠١٢	معدل التغير[٢] (%)	أثر حزم وسياسات الاصلاح الاقتصادي[٣] (%)
١-	متوسط إنتاج الفدان	طن	١,٤٦	٢,١٦	٤٧,٩٥	٢,٧٢	٢٥,٩٣	٨٦,٣٠
٢-	متوسط سعر الطن	جنيه	١٠٧	٤٨٥,٨	٣٥٤,٠٢	١٢٢٦	١٥٢,٣٧	١٠٤٥,٧٩
٣-	الايراد الكلي	جنية/فدان	٢٩٧,٢٦	١٣٥٨,٧١	٣٥٧,٠٩	٤٢٥٤,٤٨	٢١٣,١٣	١٣٣١,٢٥
٤-	التكاليف الثابتة	جنية/فدان	٣٥,٣٥	٢٢٥,٢	٥٣٧,٠٦	١١٣٧	٤٠٤,٨٨	٣١١٦,٤١
٥-	التكاليف المتغيرة	جنية/فدان	١٦٣	٥٠٤,٣	٢٠٩,٣٩	١٢٨٥	١٥٤,٨١	٦٨٨,٣٤
٦-	التكاليف الكلية	جنية/فدان	١٩٨,٣٥	٧٢٩,٥	٢٦٧,٧٨	٢٤٢٢	٢٣٢,٠١	١١٢١,٠٧
٧-	صافي عائد الفدان	جنية/فدان	٩٨,٩١	٦٢٩,٢١	٥٣٦,١٧	١٨٣٢,٤٨	١٩١,٢٣	١٧٥٢,٧٤
٨-	العائد على الجنية المستثمر	جنية	٠,٤٩٩	٠,٨٦٣	٧٢,٩٧	٠,٧٥٧	١٢,٢٨-	٥١,٧٣
٩-	الهامش الاجمالي	جنية	١٣٤,٢٦	٨٥٤,٤١	٥٣٦,٤١	٢٩٦٩,٤٨	٢٤٧,٥٥	٢١١١,٨٠
١٠-	نسبة الايراد الكلي/التكاليف الكلية	(%)	١,٤٩٩	١,٨٦٣	٢٤,٢٨	١,٧٥٧	٥,٦٩-	١٧,٢١
١١-	نسبة الايراد الكلي/التكاليف المتغيرة	(%)	١,٨٢٤	٢,٦٩٤	٤٧,٧٤	٣,٣١١	٢٢,٨٩	٨١,٥٥
١٢-	متوسط تكلفة انتاج الطن	جنية	١٣٥,٨٦	٣٣٧,٧٣	١٤٨,٥٩	٨٩٠,٤٤	١٦٣,٦٥	٥٥٥,٤٣
١٣-	صافي العائد الطن	جنية	٦٧,٧٤	٢٩١,٣٠	٣٣٠,٠١	٦٧٣,٧٠	١٣١,٢٧	٨٩٤,٤٩
١٤-	نقطة التعادل للكمية	طن	١,٨٥٤	١,٥٠٢	١٨,٩٩-	١,٩٧٦	٣١,٥٦	٦,٥٧
١٥-	هامش المنتج	(%)	٦٣,٣١	٥٩,٩٦	٥,٢٩-	٥٤,٩٥	٨,٣٦-	١٣,٢١-

(١) = ([متوسط الفترة الثانية - متوسط الفترة الأولى] / متوسط الفترة الأولى) ×١٠٠

(٢) = ([متوسط الفترة الثالثة - متوسط الفترة الثانية] / متوسط الفترة الثانية) ×١٠٠

(٣) = ([متوسط الفترة الثالثة - متوسط الفترة الأولى] / متوسط الفترة الأولى) ×١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول المحاصيل الشتوية"، أعداد متفرقة.

جـدول ٣. بعض مؤشرات كفاءة الأداء الإقتصادى لإنتاج محصول البرسيم المستديم فى مصر خلال الفتـرة (١٩٧٤-٢٠١٢)

م	المتغير	الفترة	ما قبل التحرر الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٨٦	التحرر الاقتصادي الجزئي ١٩٨٧-١٩٩٧	معدل التغير(١) (%)	التحرر الاقتصادي الكامل ١٩٩٨-٢٠١٢	معدل التغير(٢) (%)	أثر حزم وسياسات الاصلاح الاقتصادي(٣) (%)
١-	متوسط إنتاج الفدان	طن	٢٣,٧٤	٢٥,٢٨	٦,٤٩	٢٨,٩٢	١٤,٤٠	٢١,٨٢
٢-	متوسط سعر الطن	جنيه	٢٧,٢٦	٥٥,٤٥	١٠٣,٤١	١٥٧,٢	١٨٣,٥٠	٤٧٦,٦٧
٣-	الايراد الكلي	جنية/فدان	٦٤٧,١٥	١٤٠١,٧٨	١١٦,٦١	٤٥٤٦,٢٢	٢٢٤,٣٢	٦٠٢,٥٠
٤-	التكاليف الثابتة	جنية/فدان	٥١,٣	١٩٥,٦٥	٢٨١,٣٨	٨٦٨	٣٤٣,٦٥	١٥٩٢,٠١
٥-	التكاليف المتغيرة	جنية/فدان	١٨٣,٨	٣٠٠,٧	٦٣,٦٠	٥٤٥,٣	٨١,٣٤	١٩٦,٦٨
٦-	التكاليف الكلية	جنية/فدان	٢٣٥,١	٤٩٦,٣٥	١١١,١٢	١٤١٣,٣	١٨٤,٧٤	٥٠١,١٥
٧-	صافي عائد الفدان	جنية/فدان	٤١٢,٠٥	٩٠٥,٤٣	١١٩,٧٤	٣١٣٣	٢٤٦,٠٢	٦٦٠,٣٢
٨-	العائد على الجنية المستثمر	جنية	١,٧٥	١,٨٢٤	٤,٠٨	٢,٢	٢١,٥٢	٢٦,٤٨
٩-	الهامش الاجمالي	جنية	٤٦٣,٣٥	١١٠١,٠٨	١٣٧,٦٣	٤٠٠١	٢٦٣,٣٦	٧٦٣,٤٧
١٠-	نسبة الايراد الكلي/التكاليف الكلية	(%)	٢,٧٥٣	٢,٨٢٤	٢,٦٠	٣,٢١٧	١٣,٩٠	١٦,٨٦
١١-	نسبة الايراد الكلي/التكاليف المتغيرة	(%)	٣,٥٢	٤,٦٦	٣٢,٤٠	٨,٣٤	٧٨,٨٤	١٣٦,٧٩
١٢-	متوسط تكلفة انتاج الطن	جنية	٩,٩٠	١٩,٦٣	٩٨,٢٦	٤٨,٨٧	١٤٨,٩٠	٣٩٣,٤٧
١٣-	صافي العائد الطن	جنية	١٧,٣٦	٣٥,٨٢	١٠٦,٣٥	١٠٨,٣٣	٢٠٢,٤٧	٥٢٤,١٤
١٤-	نقطة التعادل للكمية	طن	٨,٦٢	٨,٩٥	٣,٧٩	٨,٩٩	٠,٤	٤,٢٤
١٥-	هامش المنتج	(%)	٦٣,٦٧	٦٤,٥٩	١,٤٤	٦٨,٩١	٦,٦٩	٨,٢٣

(١) = ([متوسط الفترة الثانية - متوسط الفترة الأولى] / متوسط الفترة الأولى) ×١٠٠
(٢) = ([متوسط الفترة الثالثة - متوسط الفترة الثانية] / متوسط الفترة الثانية) ×١٠٠
(٣) = ([متوسط الفترة الثالثة - متوسط الفترة الأولى] / متوسط الفترة الأولى) ×١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول المحاصيل الشتوية"، أعداد متفرقة.

كما بلغ متوسط التكاليف الكلية لمحصول البرسيم المستديم خلال الفترة الاقتصادية الأولى حوالي ٢٣٥ جنية/ فدان، إرتفعت إلى نحو ٤٩٦,٣٥ جنية/ فدان خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١١١% مقارنة بما كانت عليه في الفترة الأولى، وأخيراً زاد ليبلغ حوالي ١٤١٣ جنية للفدان خلال الفترة الثالثة، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٥٠١% مقارنة بما كانت عليه في الفترة الثانية، (جدول-٣). ويتبين مما سبق أن تطبيق برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي كان له أثر بالغ على زيادة التكاليف الكلية لكل من محصولي القمح والبرسيم المستديم، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الزيادة في التكاليف الكلية لمحصول القمح بحوالي ١١٢١%، فإن معدل الزيادة في التكاليف الكلية لمحصول البرسيم المستديم بلغ حوالي ٥٠١% وذلك في نهاية فترة الاصلاح الاقتصادي مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة الأولى للدراسه.

صافى العائد للفدان

يوضح جدول ٢ أن صافى عائد الفدان لمحصول القمح بلغ حوالي ٩٨,٩ جنية خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع إلى نحو ٦٢٩ جنية خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغت نحو ٥٣٦% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة الأولى، كما ارتفع متوسط صافي عائد الفدان ليبلغ نحو ١٨٣٢,٥ جنية خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٩١% مقارنة بما كانت عليه في الفترة الثانية.

وقُدر صافي عائد فدان البرسيم المستديم خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي بحوالي ٤١٢ جنيه/فدان، ارتفع ليبلغ نحو ٩٠٥ جنية/ فدان خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغت نحو ١١٩,٧% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة الأولى، وأخيراً زاد ليبلغ حوالي ٣١٣٣ جنية للفدان خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٤٦% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة الثانية (جدول ٣). ومن ذلك يتضح أن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة صافي العائد الفداني لكلٍ من محصولي القمح والبرسيم المستديم، خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت حوالي ١٧٥٢%، ٦٦٠% على الترتيب.

الهامش الإجمالى للفدان فوق التكاليف المتغيرة

يتبين من نتائج جدول ٢ أن الهامش الاجمالي لمحصول القمح بلغ حوالي ١٣٤ جنية للفدان خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع إلى حوالي ٨٥٤ جنية للفدان خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بزيادة بلغت نحو ٥٣٦% مقارنة مما كانت عليه خلال الفترة الأولى، ارتفع الهامش الاجمالي ليبلغ نحو ٢٩٦٩ جنية/ فدان، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٤٧% مقارنة بالفترة الثانية. وبالنسبة لمحصول البرسيم المستديم خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي بحوالي ٤٦٣ جنية للفدان، زاد ليبلغ حوالي ١١٠١ جنية للفدان خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادي الجزئي، بزيادة بلغت نحو ١٣٧% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة الأولى، ارتفع الهامش الاجمالي ليبلغ نحو ٤٠٠١ جنية/ فدان، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٦٣% مقارنة بالفترة الثانية، (جدول٣). ومن ذلك يتضح أن سياسات الاصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة الهامش الإجمالي الفداني لكلٍ من محصولي القمح والبرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ٢١١١%، ٧٦٣% على الترتيب.

نسبة الإيراد الكلى للتكاليف الكلية

يشير جدول ٢ أن نسبة الإيراد الكلى للتكاليف الكلية لمحصول القمح بلغت حوالي ١,٥% خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع إلى حوالي ١,٨٦% خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بزيادة بلغ حوالي ٢٤% مقارنة بما كانت خلال الفترة الأولى، ثم إنخفضت إلى نحو ١,٧٥% خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بنسبة إنخفاض بلغت حوالي ٥,٦٩% مقارنة بما كانت عليه في الفترة الثانية.

وقُدرت نسبة الايراد الكلي إلى التكاليف الكلية لمحصول البرسيم المستديم خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي بحوالي ٢,٧٥%، ارتفعت لتبلغ حوالي ٢,٨٢% خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجزئي، بمعدل زيادة بلغ نحو٢,٦% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة الأولى، ثم زادت لتبلغ حوالي ٣,٢% خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بمعدل زيادة حوالي ١٣,٩% مقارنة بفترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي، (جدول٣). ومن ذلك يتضح أن تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة نسبة الايراد الكلي إلى التكاليف الكلية لكلٍ من محصولي القمح والبرسيم المستديم، بحوالي ١٧,٢%، ١٦,٨% على الترتيب، خلال فترة الدراسة.

العائد على الجنية المستثمر

تشير نتائج جدول ٢ إلى أن العائد على الجنيه المستثمر بلغ نحو ٠,٥ جنية خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، زاد ليبلغ حوالي ٠,٨٦ جنية خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٧٣% مقارنة بالفترة الأولى، وانخفض ليبلغ حوالي ٠,٧٦ جنيه خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بنسبة انخفاض بلغت نحو ١٢,٢٨% مقارنة بفترة التحرر الاقتصادي الكامل.

وبالنسبة لمحصول البرسيم المستديم قدر العائد على الجنية المستثمر خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي بحوالي ١,٧٥ جنية، زاد الى حوالي ١,٨٢ جنية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي الجزئي، بمعدل زيادة بلغ نحو٤% مقارنة الفترة الأولى، زادت لتبلغ حوالي ٢,٢ جنية خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، بمعدل زيادة حوالي ٢١,٥% مقارنة بفترة الاصلاح الاقتصادي الجزئي، (جدول ٣)، ومن ذلك يتضح أن تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة العائد على الجنية المستثمر لكلٍ من محصولي القمح والبرسيم المستديم خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت حوالي ٥١,٧%، ٢٦,٤٨% على الترتيب.

متوسط تكلفة إنتاج الطن

توضح نتائج جدول ٢ أن متوسط تكلفة إنتاج الطن من محصول القمح بلغ حوالي ١٣٥,٨٦ جنية خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، زاد هذه التكلفة لتبلغ حوالي ٣٣٧,٧ جنية للطن خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٤٩% مقارنة بالفترة الأولى، ثم زادت مرة اخرى لتُقدر بحوالي ٨٩٠ جنية للطن خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٦٣% مما كانت عليه في الفترة الثانية.

كما بلغ متوسط تكلفة انتاج الطن من محصول البرسيم المستديم حوالي ٩,٩٠ جنيه خلال الفترة الأولى، ارتفعت إلى حوالي ١٩,٦٣ جنيه خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة بلغت نحو٩٨% مقارنة بالفترة الأولى، ثم زادت لتبلغ حوالي ٤٨,٨٧ خلال الفترة الثالثة، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٤٨,٩% مقارنة بالفترة الثانية، (جدول ٣). ويتبين مما سبق أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة متوسط تكلفة إنتاج الطن لمحصولي القمح والبرسيم المستديم خلال فترة الدراسة، بحوالي ٥٥٥%، ٣٩٣% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

صافى العائد للطن

يبين جدول ٢ أن متوسط صافي العائد للطن من محصول القمح بلغ حوالي ٦٧,٧٤ جنية خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع ليبلغ حوالي ٢٩١,٣ جنية للطن خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٣٠% مقارنة بالفترة الأولى، ثم زاد مرة أخرى ليقدر بحوالي ٣٣٠ جنية للطن خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ٦٧٣% مقارنة بالفترة الثانية.

كما بلغ متوسط صافي عائد الطن من محصول البرسيم المستديم حوالي ١٧,٣٦ جنية خلال الفترة الأولى، زاد ليقدر بحوالي ٣٥,٨٢ جنيه خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة بلغت نحو١٠٦% مقارنة بالفترة الأولى، ثم زاد ليبلغ حوالي ١٠٨ جنية خلال الفترة الثالثة، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٠٢% مقارنة بالفترة الثانية، (جدول٣). وبالتالي فقد زاد متوسط صافي عائد الطن لكل من محصولي القمح والبرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ٨٩٤%، ٥٢٤% على الترتيب، خلال فترة الدراسة.

نقطة التعادل للكمية

يبين جدول ٢ أن نقطة تعادل الكمية لمحصول القمح بلغت حوالي ١,٨٥ طن خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، انخفضت إلى حوالي ١,٥ طن خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بمعدل انخفاض بلغ حوالي ١٩% مما كان عليه خلال الفترة الأولى، ثم زادت مرة أخرى إلى حوالي ١,٩٧ طن خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي ٣١,٥٦% مما كانت عليه في الفترة الثانية، بينما يوضح جدول ٣ أن متوسط نقطة التعادل للكمية لمحصول البرسيم المستديم بلغت حوالي ٨,٦٢ طن خلال الفترة الأولى، ارتفعت إلى حوالي ٨,٩٥ طن خلال الفترة الثانية، بمعدل زيادة بلغ نحو٣,٧٩% مقارنة بالفترة الأولى، زادت إلى حوالي ٨,٩٩ طن خلال الفترة الثالثة، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٠,٤% مقارنة بالفترة الثانية. وبالتالي فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة نقطة تعادل للكمية لكل من محصولي القمح والبرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ٦,٥٧%، ٤,٢٤% على الترتيب، خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢).

هامش المنتج

يشير جدول ٢ إلى أن متوسط هامش المنتج من محصول القمح بلغ حوالي ٦٣,٦% خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، إنخفض إلى حوالي ٥٩,٩% خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بمعدل انخفاض بلغ حوالي ٥,٣% مما كان عليه خلال الفترة الأولى، ثم انخفض ليُقدر بحوالي ٥٤,٩% خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي ٨,٣٦% مما كانت عليه في الفترة الثانية.

كما يبين جدول ٣ أن متوسط هامش المنتج من محصول البرسيم المستديم بلغ حوالي ٦٣,٦% خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي، ارتفع ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ حوالي ٦٤,٦% خلال فترة التحرر الاقتصادي الجزئي، بمعدل زيادة بلغ حوالي ١,٤٤% مما كان عليه خلال الفترة الأولى، كما زادت إلى حوالي ٦٨,٩% خلال فترة التحرر الاقتصادي الكامل، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي ٦,٦٩% مما كانت عليه في الفترة الثانية. وبالتالي فإن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي أدت إلى زيادة حافز المنتج لمحصول البرسيم المستديم، بمعدل بلغ حوالي ٨,٢٣%، بينما أدت إلى انخفاض حافز المنتج لمحصول القمح إلى حوالي ١٣,٢١%، خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٢).

المراجـــع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٣). نشرة التجارة الخارجية، القاهرة، مصر.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤). الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، مصر.

قنديل، سهام عبد المولى (٢٠٠٢). تحليل اقتصادي للسياسات الاقتصادية الزراعية في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول المحاصيل الشتوية"، أعداد متفرقة.

Brown. M.L. (1979). Farm Budget From Income Analysis to Agricultural project Analysis. 1st Ed. The Johns Hopkins University press, Baltimore, USA and London UK.

THE IMPACT OF POLICIES AND PROGRAMS OF THE ECONOMIC REFORM ON WHEAT AND EGYPTIAN CLOVER CROPS

Maha S. Ahmed[1], I. Soliman[2], M.G. Amer[2] and S.M. Fouad[1]

1. Agric. Econ, Res. Inst., Agric. Res. Cent., Egypt

2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

The economic reform policies included some programs in the agriculture sector since 1987. These programs have some production and economic impacts especially on wheat and egytian clover crops. This study dealt with investigating and measuring these impacts on some economic variables and the economic efficiency indicators for wheat and clover crops. The study depends on secondry data published by ministry of agriculture during the period 1974-2012. This period divided to three stages (1974-1986), (1987-1997) and (1998-2012) using the descriptive statistical analysis methods. The results indicated that meanwhile the economic reform policies and programs increased wheat area by 108.6%, they decreased clover area by 4.22%, also they increased the prodctivity for the two crops by 87.58% and 21.74%, consequently wheat production increased by 293% than befor applying the economic reform programs. Self-sufficincy of wheat increased inspite of increasing of the population growth rates. Clover production increased by 16.6% in spite of area decreasing but increasing productivity with rate greater than area decreasing rate resulted in increasing clover production. The results indicated that economic reform policies and programs increased the wheat and clover total revenue by 1331% and 602% respectively, while the total cost increased by 1121% and 501% for the two crops respectively. These policies increased the net return per faddan for wheat and clover by 1752% and 660%. The total margin per faddan increased by 2111% and 763%, and the ratio between the total reveue and the total cost increased by 17.2% and 16.8%, and the return on invested pound increased by 51.7% and 26.4% for the two crops, respectively. The average production cost per ton reached 555% and 393%, while the net revenue per ton increased by 984% and 524%, respectively. At least, the economic reformation policies increased the incentive for clover producers by 8.23%, while decreased wheat producers incentives by 13.21%. The study depending on the results recommended the following: Adjusting the agricultural policy and the cropping and consider wheat the most important crop to face the population increase and to decrease the gap between production and consumption. Provide incentives for producers by supporting production inputs or by providing high prices to increase profits. Cltivate new fodder crops instead of clover. Activate the role of the agricultural research station especially seed reseach stations to produce high yield varieties from wheat and clover crops.

Key words: Economic efficiency, the economic reform, agricultural polices, farm prices.

المحكمـــون:
١ـ أ.د. فكري سعد الدسوقي أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية التكنولوجيا والتنمية- جامعة الزقازيق.
٢ـ أ.د. أحمد فؤاد مشـــهور أستاذ الاقتصاد الزراعي ووكيل كلية الزراعة لشئون التعليم والطلاب-جامعة الزقازيق.